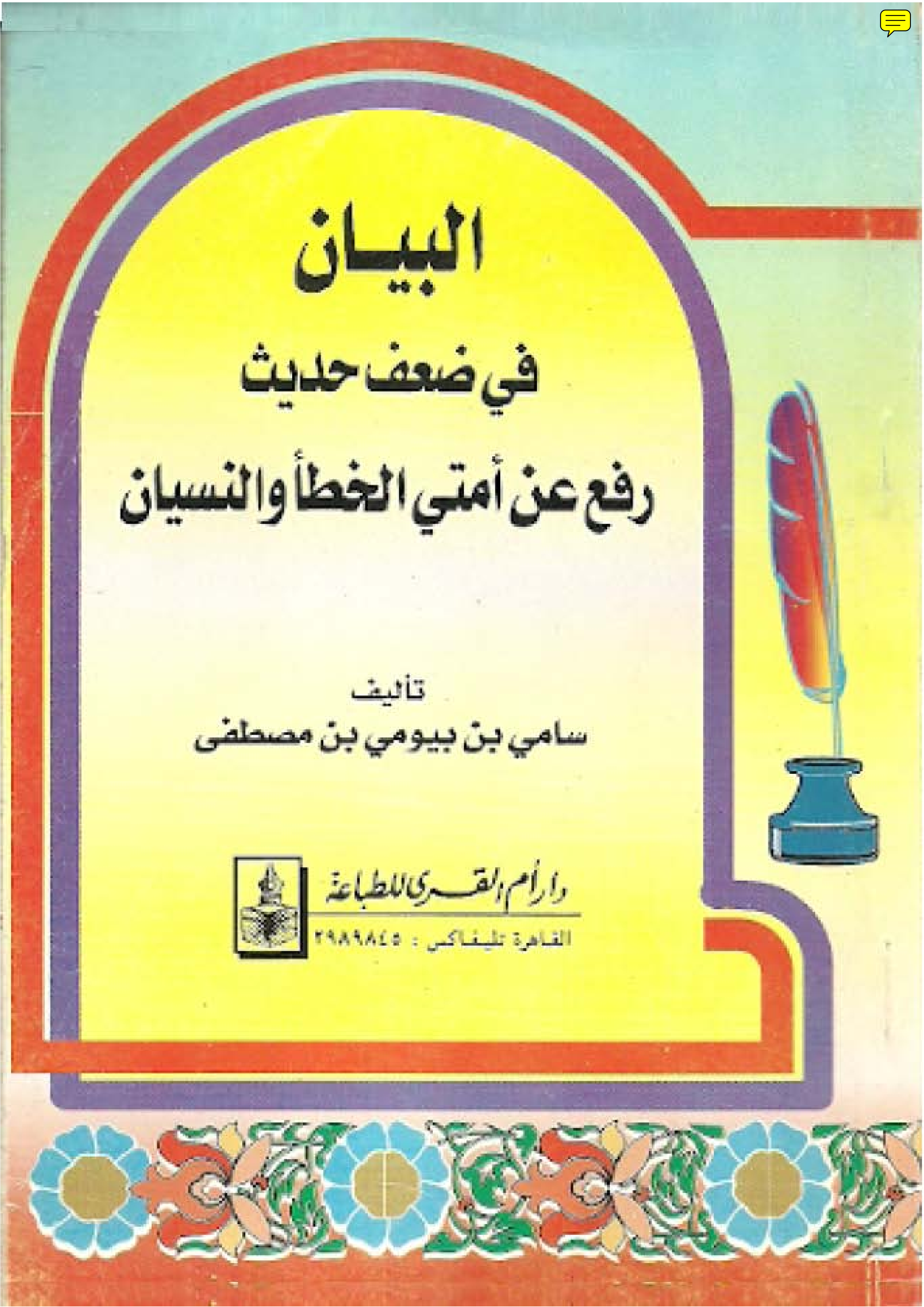

البيان
في ضعف حديث
رفع عن أمتي الخطأ والنسيان
تأليف
سامي بن بيومي بن مصطفى
دار أم القرى للطباعة
القاهرة تليفاكس : ٢٩٨٩٨٤٥

بسم الله الرحمن الرحيم

١٤٢٠هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العلي الكبير منزل الكتاب ومعلم البيان وله الحمد وعليه التكلان والصلاة والسلام على خير الأنام المبعوث رحمة لأهل الإيمان وسائر الخلق في الأكوان.

فهذا حرف يسير متعلق بحديث «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان». وإيضاح ما فيه بكلام الأئمة الأعلام وأنه ضعيف على كل حالٍ. وسميته البيان في ضعف حديث «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان».

والله أسأل أن يجعله لي ذخراً يوم الحساب

والحمد لله رب العالمين

قد روي هذا الحديث عن عدد من الصحابة منهم، وعن بعض التابعين قولهم ومرفوع.

١ – ابن عباس : وله عنه عدة طرق.

٢ – ثوبان. ٣ – أبي ذر

٤ – ابن عمر.
٥ – أبي الدرداء.
٦ – أبي بكرة.
٧ – الحسن.
٨ – قتادة.
٩ – عقبة بن عامر.
١٠ – عطاء.

حديث ابن عباس. رواه ابن ماجة في سننه برقم ٢٠٤٥ حدثنا محمد بن المصفى الحمصي ثنا الوليد بن مسلم. ثنا الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس، عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، قال: «إِن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».

قال سامي: قال البوصيري رحمة الله عليه في المصباح بالزوائد، هذا إِسناد صحيح إِن سلم من الانقطاع، والظاهر أنه منقطع، قال المزي في الأطراف، رواه بشر بن بكر التنيسي عن الأوزاعي، عن عطاء، عن عبيد بن عمير عن ابن عباس. انتهى.

وليس ببعيد أن يكون السقط من صنعه الوليد بن مسلم فإنه كان يدلس تدليس التسوية.

وقد نقل عبد الباقي رحمة الله عليه كلام البوصيري كذا نقل: في الزوائد: إسناده صحيح إن سلم من الانقطاع. والظاهر أنه منقطع بدليل زيادة عبيد بن نمير في الطريق الثاني ... وليس ببعيد أن يكون السقط من جهة الوليد بن مسلم فإنه كان يدلس، وكذا نقل الشيخ ناصر في الإرواء ضبطًا هذا الكلام وكأنه نقله من تعليق عبد الباقي من الزوائد على سنن ابن ماجة فتأمل (رحمة الله عليه) وهذا قبل أن نعرف ويصلنا خبر وفاته رحمة الله عليه وأسكنه فسيح جناته.

ب – هو عبيد بن عمير، كذا عند الدارقطني والبيهقي والحاكم وذكره هكذا ابن رجب في جامعه وكل من رواه ذكره هكذا. وقال السيوطي في الدرر

المنتثره: عند ابن ماجة وابن حبان والحاكم وصححه من حديث ابن عباس بلفظ «إن الله وضع ..... الخ».

* ورواه الطبراني في الأوسط برقم ٢١٣٧ جـ٢ / ٣٣١.

حدثنا أحمد قال نا محمد بن موسى الحرشي قال نا عبد الرحيم ابن زيد العمي عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: «إن الله عز وجل عفا لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».

وبرقم، ٨٢٧٣: حدثنا موسى بن جمهور: نا محمد بن مصفى نا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: «وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه». وبرقم ٨٢٧٥.

حدثنا موسى بن جمهور نا محمد بن مصفى نا الوليد بن مسلم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مثله.

ثم قال رحمة الله عليه: لم يرو حديث الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس إلا الوليد بن مسلم.

ولا روى حديث ابن جريج إلا الوليد.

ورواها بن عدي ترجمة عبد الرحيم بن زيد العمي، حدثني أبي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: «عفي لي عن أمتي الخطأ والنسيان والاستكراه».

وقال ابن يونس: وما حدثت أنفسها والاستكراه ولم يذكر الخطأ. ثم قال: وعبد الرحيم يروي عن أبيه عن شقيق عن عبد الله غير حديث منكر وله أحاديث غير ما ذكرت كلها ما لا يتابعه الثقات عليها.

* رواه الدارقطني في السنن جـ٤ / ١٧٠/ ١٧١: نا

أبو محمد بن صاعد وأبو بكر النيسابوري وموسى بن جعفر بن قرين وأحمد بن إبراهيم بن حبيب الزراد وعبد الله ابن أحمد بن إسحاق المصري قالوا: نا الربيع بن سليمان نا بشر بن بكر نا الأوزاعي، عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال: «إن الله عز وجل تجاوز لأمتي عن الخطإ والنسيان وما استكرهوا عليه».

* رواه العقيلي في الضعفاء الكبير ترجمة محمد بن مصفى الحمصي، وهذا الحديث حدثناه: أحمد بن داود، حدثنا محمد بن مصفى الحمصي، حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس، أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال: «إن الله تعالى تجاوز لأمتي عما استكرهوا عليه وعن الخطإ والنسيان».

* ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار باب طلاق

المكره: حدثنا ربيع بن سليمان المؤذن، قال ثنا بشر بن بكر، قال أخبرنا الأوزاعي، عن عطاء، عن عبيد ابن عمير، عن ابن عباس: قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: « تجاوز الله لي عن أمتي، الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه ».

* رواه ابن حبان في صحيحه جـ٩ ١٧٤: ذكر الأخبار عما وضع الله بفضله عن هذه الأمة أخبرنا وصيف بن عبد الله الحافظ بأنطاكية، حدثنا الربيع بن سليمان المرادي حدثنا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال: « إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ».

* ورواه الحاكم في المستدرك: جـ٢ ٢١٦١ حدثنا أبو العباس غير مرة، ثنا الربيع بن سليمان ثنا أيوب بن

سويد قالا ثنا الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: «تجاوز الله عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».

قال أبو عبد الله رحمة الله عليه هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وقال الذهبي في التلخيص: على شرط البخاري ومسلم.

* ورواه البيهقي في الكبرى: جـ٧ ٥٨٤١ من طريق أبو العباس محمد بن يعقوب، نا الربيع بن سليمان، نا بشر بن بكر، نا الأوزاعي، عن عطاء، عن عبيد الله بن عمير، عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: «إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».

يقول رحمة الله عليه:

جـوَّد إسناده بشـر بن بكر وهو من الثـقـات . ورواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي ولم يذكر في إسناده عبيد بن عـمـيـر. أخبرنا أبو سعد الماليني، أنا أبو أحـمـد بن عـدي الحـافظ، نـا عـمـر بن سنان، والحـسن بن سـفـيـان وغيرهما قالوا نا محمد بن المصفى، نا الوليد بن مسلم، فذكره، وقال عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما .

يقول صاحب الجوهر النقي : معقبًا على رواية الوليد عن الأوزاعي التي لم يذكـر فيـه ابن عُـمـيـر قال : وأيضًـا اختلف فيه على الربيع قال صاحب المستـدرك : وثنا أبو العباس غير مرة يعني محمد بن يعقوب ثنا الربيع بن سليمان ، ثنا أيوب بن سويد، ثنا الأوزاعي، عن عطاء، وعن عبيد فذكره. انتهى .

وسـاق رحـمـه الله عليـه بسنده من طريق الحـاكـم إلى

الأوزاعي ثم قال (ح) ومن طريق شيخه الحاكم أيضاً في موضع آخر قال ثنا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: قال: رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: «تجاوز الله عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» - وفي رواية الربيع: أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال: إن الله تجاوز لي - كذا قال في أحد الموضعين عن أبي العباس عن بحر وقد مضى ذلك عن أبي عبد الله السوسي وغيره عن أبي العباس عن الربيع وهو أشهر. ورواه جماعة من المصريين وغيرهم عن الربيع وبه يعرف وتابعه على ذلك البويطي والحسين بن أبي معاوية. ورواه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي فلم يذكر في إسناده عبيد بن عمير.

* ورواه أبو أحمد بن عدي في كامله: في ترجمة الحسين بن علي أبو علي النخعي يلقب أبو الإشنان.

يقول رحمة الله عليه:

حدَّث عن عبد الله بن يزيد الدمشقي، وما أظنه رآه عن الأوزاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: تجاوز الله عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه.

قال أبو أحمد رحمة الله عليه: وهذا إنما يروى عن بشر بن بكر، عن الأوزاعي ورواه عن بشر ثلاثة أنفس البويطي والربيع والحسين بن أبي معاوية وروى عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، عن عطاء عن ابن عباس، عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يذكر في إسناده عبيد بن عُمير. ثم ساق رحمة الله عليه بإسناده الحديث عمَّن ذكر. فلْيُراجع.

يقول رحمة الله عليه: والحديث هو هذا ما رويته من حديث الوليد بن مسلم، وبشر بن بكر لا ما رواه أبو

الاشنان عن عبد الله بن يزيد، عن الأوزاعي وقد حدَّث أبو الأشنان هذا عن عبد الله بن يزيد الدمشقي عن الأوزاعي بأشياء معضلة يكثر ذلك إن ذكرته ويطول وعن غيره بالمناكير وهو بيِّن الأمر في الضعفاء. وقد ذكر رحمة الله عليه في صدر ترجمته: رأيته ببغداد في الخلد، ولم أكتب عنه لأنه كان يكذب كذبًا فاحشًا ويحدِّث عن قوم لم يرهم ويلزق أحاديث قوم تفردوا به على قوم ليس عندهم.

وذكره السيوطي في الجامع الصغير إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه عن ابن عباس عزاه لابن ماجة وأشار إليه بالحسن.

* ورواه ابن حزم في أصول الأحكام: من طريق بشر بن بكر وأيوب بن سويد قالا ثنا الأوزاعي: عن عطاء بن أبي رباح عن عُبيد بن عُمير عن ابن عباس. وصححه

العلامة أحمد شاكر رحمة الله عليه وكأن أبو محمد أحتج به. وهذا لعدم تعرضه له.

٢ ـ حديث ثوبان: رواه الطبراني في الكبير برقم ١٤٣٠ ص ٩٧.

حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزه ثنا إسحاق بن إبراهيم أبو النضر ثنا يزيد بن ربيعة ثنا أبو الأشعث عن ثوبان عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال: إن الله تجاوز عن أمتي ثلاثة الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه.

وذكره السيوطي في الجامع الصغير: وعزاه للطبراني في الكبير ورمز له بالصحة (صح). ورواه في مسند الشاميين: حدثنا إبراهيم بن محمد بن عرق، حدثنا عبد الوهاب بن الضحاك ثنا اسماعيل بن عياش حدثني راشد بن داود الصنعاني عن أبي أسماء الرحبي عن

ثوبان مولى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال: إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال: «إن الله تجاوز لأمتي عن الخطإ والنسيان وما استكرهوا عليه». وعزاه الطبراني عن ثوبان صاحب كنز العمال برقم (٣٤٥٣٩) المجلد الثاني عشر وقال المناوي رحمه الله: رمز المصنف لصحته وهو غير صحيح، فقد تعقبه الهيثمي بأن فيه يزيد بن ربيعة الرحبي، وهو ضعيف ا.هـ.

وذكر النووي في الطلاق من الروضة أنه حسن، ولم يسلم له ذلك بل اعترض عليه باختلاف فيه وتباين الروايات.

٣ - حديث أبي ذر: رواه ابن ماجة في سننه برقم ٢٠٤٣: حدثنا إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي، ثنا أيوب بن سويد ثنا أبو بكر الهذلي، عن شهر بن

حوشب، عن أبي ذر الغفاري قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: «إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه قال البوصيري: في الزوائد: هذا إسناد ضعيف لإتفاقهم على ضعف أبي بكر الهذلي. وله شاهد من حديث أبي هريرة رواه الأئمة الستة.

٤ - حديث ابن عمر: رواه أبو نعيم في الحلية جـ٦ / ٣٥٢: حدثنا الحسن بن أحمد بن صالح السبيعي ثنا عبد الله بن الصقر السكري ثنا محمد بن مصفى ثنا الوليد بن مسلم ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».

يقول رحمة الله عليه: غريب من حديث مالك تفرد به ابن مصفى عن الوليد. وقال العقيلي رحمة الله عليه

في الضعفاء الكبير: حدثنا أحمد، حدثنا محمد، حدثنا الوليد، حدثنا مالك، عن نافع عن ابن عمر، عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - مثله: أي حديث ابن عباس وهذا يُروى من غير هذا الوجه بإسناد جيد.

قال سامي: أراد رحمة الله عليه بجود إسناد الوجه الآخر لعله حديث أبي هريرة وذكره الحافظ في التلخيص والزيلعي في نصب الراية وسيأتي. وكذلك قد ذكر كلاهما أحاديث ابن عباس وأبي ذر وغيرهما كما سيأتي إن شاء الله وقدر.

ورواه الطبراني في الأوسط برقم ٨٢٧٤: حدثنا موسى بن جمهور: نا محمد بن مصفى نا الوليد عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مثله.

ثم قال رحمة الله عليه: ولا روى حديث مالك عن نافع إلا الوليد.

ورواه البيهقي في الكبرى: جـ٦ / ١٣٩: من طريق محمد بن المصفى، ثنا الوليد بن مسلم، عن مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: و«ضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».

وعزاه صاحب الكنز برقم (١٠٣٦) إلى البيهقي عن ابن عمر (هب عن ابن عمر) أي في شعب الإيمان.

٥ - حديث أبي الدرداء: ووراه ابن عدي في كاملة: ترجمة سلمى بن عبد الله بن سلمى أبي بكر الهذلي بصري.

ثنا الفضل بن عبد الله الأنطاكي، حدثنا هشام بن عمار، ثنا إسماعيل بن عياش، عن أبي بكر الهذلي، عن

شهر بن حوشب، عن أم الدرداء عن أبي الدرداء قال قال: النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه.

قال رحمة الله عليه: ولأبي بكر غير ما ذكرت حديث صالح. وعامة ما يرويه عمن يرويه لا يتابع عليه على أنه قد حدث عنه الثقات من الناس وعامة ما يحدِّث به قد شورك فيها. ويحتمل ما يرويه وفي حديثه ما لا يحتمل ولا يتابع عليه وعزاه صاحب الكنز برقم (٣٤٥٤١) المجلد ١٢ إلى ابن عساكر بلفظ: تُجوز عن أمتي ثلاثة: عن الخطإ والنسيان والكره.

وكذلك رواه الطبراني: حدثنا عبدان بن أحمد ثنا هشام بن عمار الحديث.

٦- حديث أبي بكرة: رواه ابن عدي في كاملة ترجمة: جعفر بن جسر بن فرقد القصاب بصري يُكنىً أبا سليمان: قال رحمة الله عليه: ثنا حذيفة بن الحسن

التنيسي، ثنا أبو أمية محمد بن إبراهيم، ثنا جعفر ابن جسر بن فرقد، حدثني أبي، عن الحسن، عن أبي بكرة قال قال: رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم «رفع الله عن هذه الأمة ثلاثًا الخطأ والنسيان والأمر يُكْرَهون عليه» . قال الحسن :قول باللسان فأما اليد فلا.

قال الشيخ رحمة الله عليه: والجعفر بن جسر أحاديث مناكير غير ما ذكرت ولم أر للمتكلمين في الرجال فيه قولاً، ولا أدري كيف غفلوا عنه لأن عامة ما يرويه منكر وقد ذكرته لما أنكرت من الأسانيد والمتون التي يرويها ولعل ذاك إنما هو من قبل أبيه، فإن أباه قد تكلم فيه من تقدم من[١] يتكلمون في الضعفاء لأني لم أر يروي جعفر عن غير أبيه. قال سامي: قال عنه العقيلي في الضفاء الكبير: بصري وحفظه فيه اضطراب شديد كان يذهب إلى القدر وحدث بمناكير. ومعلوم أن أبا أحمد

(١) كذا بالمطبوع . والصواب ممن.

ربما كان معاصراً للعقيلي وهو مشهور بمكة من الحفظ . والعقيلي رحمة الله عليه مات سنة (٣٢٢) وابن عدي (٣٦٥) فكان كل منهما في عنفوان شبابه ورياسته وتقدمه أو يمكن أن يقال أن ابن عدي لم يقف على ضعفاء العقيلي أو نحو ذلك والظاهر أن ابن عدي لم يقف عليه لأنه لم ينقل بالكامل عنه شيئًا وهو متقدم عليه لأن ابن عدي مات بعده بـ٤٣ سنه أو لعلها لأمور أخرى لعل الله يظهرها لنا فيما بعدُ – وقد ذكر الحافظ في اللسان قال : وقال الساجي : حدث بمناكير وكان يذهب إلى القدر – وقال عنه أبو حاتم شيخ، وقال السيوطي في الدرر المنتثرة : وابن عدي من حديث أبي بكره بلفظ : « رفع الله عن هذه الأمة ثلاثًا الخطأ والنسيان والأمر يُكْرَهُون عليه » . وذكر الزيلعي في نصب الراية هذا الحديث وعزاه إلى ابن عدي وذكر كلامه المتقدم بحذف بعض الكلمات وقال : عده ابن عدي من منكرات جعفر هذا .

٧ - حديث عقبة بن عامر: رواه الطبراني في الأوسط: ٨٥٧٣ جـ٨ : صـ١٦١، ١٦٢ حدثنا موسى بن جمهور ثنا محمد بن مصفى ثنا الوليد عن ابن لهيعة عن موسى بن وردان عن عقبة بن عامر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».

ورواه البيهقي في الكبرى من طريق يعقوب بن سفيان نا محمد بن المصفى، نا الوليد، نا ابن لهيعة، عن موسى بن وردان قال سمعت عقبة بن عامر رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : «وضع الله عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».

قال الهيثمي في المجمع رواه الطبراني في الأوسط وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن. وفيه ضعف . انتهي.

وقال الطبراني رحمة الله عليه بعد أن أخرج حديث عقبة: ولا روى حديثه عقبة بن عامر إلا موسى بن وردان ولا رواه عن موسى إلا ابن لهيعة تفرد به الوليد .

وعزاه صاحب كنز العمال برقم (١٠٣٢١) مجلد ٤ إلى البيهقي.

٨ – حديث الحسن. رواه ابن أبي شيبة في مصنفه: نا ابن إدريس عن هشام عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: «إن الله تجاوز لكم عن ثلاث: الخطأ والنسيان وما أُكْرِهْتم عليه».

ورواه عبد الرزاق في مصنفه: عن هشام بن حسان عن الحسن قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: «تُجوز عن هذه الأمة عن الخطإ والنسيان وما أكرهوا عليه».

وعزاه صاحب كنز العمال برقم (٣٤٥٤٢) مجلد١٢ : إلى عبد الرزاق عن الحسن مرسلاً.

٩ – حديث قتادة: رواه عبد الرزاق في مصنفه: معمر عن قتادة، يرويه – «ثلاث: قال: لا يهلك عليهن ابن آدم: الخطأ والنسيان وما أُكْرِهو عليه».

وعزاه صاحب كنز العمال برقم (٣٤٥٤٣) إلى عبد الرزاق عن قتادة مرسلاً.

١٠ – وروى ابن أبي شيبة: نا يحيى بن سليم قال نا بهذا الحديث ابن جريج فأنكر أن يكون عطاء يرى في النسيان شيئًا قال وقال عطاء: بلغني أن رسول الله رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال: «إن الله تجاوز لأمتي عن ثلاث عن الخطإ والنسيان وما استكرهوا عليه».

الحاصل: أن مدار هذا البحث على: عشر روايات:

١ – رواية ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: وله عدة طرق:

أ - طريق: الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس به رواها ابن ماجة والطبراني في الأوسط والدارقطني في سننه والعقيلي في الضعفاء والكبير والطحاوي في شرح معاني الآثار وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرك والبيهقي في الكبرى وابن عدي في الكامل وابن حزم في أصول الأحكام: من طريق: الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن عبيد ابن عمير عن ابن عباس . إلا العقيلي وذكر الروايتين ابن عدي وكذلك البيهقي.

ب - طريق عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به رواها الطبراني في الأوسط. وابن عدي في كامله.

ج: طريق: الوليد بن مسلم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس . . . الطبراني في الأوسط.

طريق عطاء عن ابن عباس : قال البوصيري كما تقدم: هذا إسناد صحيح إن سلم من الانقطاع والظاهر أنه منقطع. وهذا واضح بوجود عبيد بن عمير في الطريق الثانية يقول البوصيري: وليس ببعيد أن يكون السقط من صنعة الوليد بن مسلم فإنه كان يدلس تدليس التسوية وقال الطبراني رحمة الله عليه: ولم يرو حديث الأوزاعي عن عطاء، عن ابن عباس إلا الوليد بن مسلم. وقد قال البيهقي: جوَّد إسناده بشر بن بكر وهو من الثقات (أي التنيسي) وتقدم كلام المزي في الأطراف، رواه بشر بن بكر التنيسى عن الأوزاعي وقد قال صاحب الجوهر النقي متعقبًا للبيهقي على رواية الوليد التي لم يذكر فيها ابن عُمير قال وأيضًا: اختلف على الربيع. وقد أشار البيهقي أن هذه الرواية فيها انقطاع.

وقد عزاه السيوطي في الجامع الصغير لابن ماجة وأشار إليه بالحسن.

وقد صححه العلامة أحمد شاكر كما تقدم والظاهر من احتجاج أبي محمد به وقد قال عنه صحيح / الشيخ ناصر رحمة الله عليه كما في الإرواء وذكر رواية زيد العمي عند بن عدي .... والمعروف ما أخرجه ابن ماجة من طريق الوليد فساق الحديث كما عند ابن ماجة ونقل كلام البوصيري المتقدم. ونقل تصحيح الشيخ أحمد شاكر رحمة الله عليه وقال احتج به بن حزم ونقل قول النووي بتحسينه وقال: وأقره الحافظ في التلخيص ثم قال وهو صحيح كما قالوا، فإن رجاله كلهم ثقات، وليس فيهم مدلس، ومع ذلك فقد أعله أبو حاتم بالإنقطاع أيضا، فقال ابنه في العلل: وقال أبي: لم يسمع الأوزاعي هذا الحديث من عطاء إنما سمعه من رجل لم يسمِّه، أتوهم أنه عبد الله بن عامر أو إسماعيل

ابن مسلم ولا يصح هذا الحديث ولا يثبت إسناده.

قلت: أي الشيخ ناصر رحمة الله عليه: ولست أرى ما ذهب إليه أبو حاتم رحمه الله، فإنه لا يجوز تضعيف حديث الثقة لا سيما إذا كان إمامًا جليلاً كالأوزاعي بمجرد دعوى عدم السماع، ولذلك فنحن على الأصل، وهو صحة حديث الثقة حتى يتبين انقطاعه، سميا وقد روى من طرق ثلاث[1] أخرى عن ابن عباس، وروى من حديث أبي ذر وثوبان وابن عمر وأبي بكرة وأم الدرداء والحسن مرسلاً. وهي وإن كانت لا تخلو جميعها من ضعف فبعضها يقوي بعضًا وقد بين عللها الزيلعي في نصب الراية .... وابن رجب في شرح الأربعين .... وقال السخاوي في المقاصد .... ومجموع هذه الطرق يظهر للحديث أصلاً. ومما يشهد له .... إلى آخر ما ذكر.

---

(١) كذا بالمطبوع. والصواب: ثلاثة.

قال سامي: تصحيح هذا الحديث فيه نظر مع ما في كلام الشيخ ناصر رحمة الله عليه نظر طويل وسيأتي.

قال الحافظ في التلخيص بعد أن عزا طرقه ونقل كلام الطبراني والبيهقي وكلام أبي حاتم الذي سيأتي يرمته ونقل أيضًا قول الخلال عن أحمد، من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع فقد خالف كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فإن الله أوجب في قتل النفس الخطأ الكفارة أيعني من زعم ارتفاعهما على العموم في خطاب الوضع والتكليف.

وقال محمد بن نصر في كتاب الاختلاف باب طلاق المكره: يروي عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال: «رفع الله عن هذه الأمة الخطأ والنسيان، وما أُكْرِهوا عليه. إلا أنه ليس له إسناد يحتج بمثله. ونقل هذا الألمعي في حاشيته على الزيلعي.

ونقل الزيلعي رحمة الله عليه في رايته أقوال ما تقدم وعزا الحديث إلى مواضعه وقال: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان» وهذا لا يوجد بهذا اللفظ، وإن كان الفقهاء كلهم لا يذكرونه إلا بهذا اللفظ. وأكثر ما يروي: «إن الله تجاوز لأمتي عن الخطإ والنسيان» ...... وقال الهيثمي في المجمع: جـ٦ /٢٥٣ رواه الطبراني في الأوسط وفيه محمد ابن مصفى وثقه أبو حاتم وغيره وفيه كلام لا يضر وبقية رجاله رجال الصحيح. وكذلك قال الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

ولم يتعرض أحد مثل الحاكم والذهبي وأبي محمد ابن حزم ولا الهيثمي ولا غيرهم إلى ما قاله أبو حاتم رحمة الله عليه من عدم سماع الأوزاعي لهذا الحديث من عطاء.

ثانيًا: قول البيهقي جوَّد إسناده بشر بن بكر

التنيسي : هذا قال فيه مسلمة بن قاسم روى عن الأوزاعي أشياء وانفرد بها .

وأيضًا لم يذكره ابن رجب في أصحاب الأوزاعي .

قال ابن رجب في جامع العلوم : بعد ذكر حديث ابن عباس : وهذا إسناد صحيح في ظاهر الأمر ورواته كلهم محتج بهم في الصحيحين .... ولكن له علة .

وقد ساق رحمة الله عليه طرقًا كثيره مرفوعة وموقوفة وكلها ضعيفة والظاهر من صنيعه أنه يذهب إلى تضعيفها . وهذا لأنه ذكر أن له عله ونقل قول أحمد وسيأتي : أنه أنكره جداً - وقال : قد روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من وجوه أخر ونقل إنكار أبي حاتم . وقوله المتقدم والذي سيأتي . وهو مهم للرجوع إلى باقي ما يذكر في هذا الحديث .

قال عبد الله في علله برقم (١٢٥٨) سألته عن حديث رواه محمد بن المصفى الشامي عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال: «إن الله تجاوز لأمتي عما استكرهوا عليه وعن الخطإ والنسيان». وعن الوليد عن مالك عن نافع عن ابن عمر مثله فأنكره جداً وقال: ليس يُروى فيه إلا عن الحسن عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم. انتهى. وهذا نص من إمام السنة والحديث.

وقال أبو محمد في علله برقم ١٢٩٦ : سألت أبي عن حديث رواه ابن مصفى عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال: «إن الله عز وجل وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».

وروى ابن مصفى عن الوليد عن مالك عن نافع عن ابن عمر مثله، وعن الوليد عن ابن لهيعة عن موسى ابن وردان عن عقبة بن عامر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مثل ذلك، قال أبي هذه أحاديث منكرة كأنها موضوعة. وقال أبي: لم يسمع الأوزاعي هذا الحديث عن عطاء أنه سمعه من رجل لم يسمّه أتوهم أنه عبد الله بن عامر أو إسماعيل بن مسلم ولا يصح هذا الحديث ولا يثبت إسناده . انتهى وهذا واضح بين ونص قاطع من إمام جليل وسيأتي التفصيل.

وقد قال العقيلي في الضعفاء : حدثنا عبد الله بن أحمد سألت أبي عن حديث رواه محمد بن مصفى، عن الوليد فأنكره أبي جداً وقال: ليس يروي إلا عن الحسن.

وغير ما ذكر هذان الإمامان عن هذا الحديث. أيضًا

ما في إسناد ابن عدي : وقد تقدم: أبو الإشنان قال عنه كان يكذب كذبًا فاحشًا إلى آخر ما ذكر.

وقال النسائي : أثبت أصحاب الأوزاعي : عبد الله ابن المبارك قال والوليد بن مزيد أحب إلينا في الأوزاعي من الوليد بن مسلم لا يخطئ ولا يدلس كذا ذكره ابن رجب في شرحه علل الترمذي.

وقال المروذي عن أحمد : كان الوليد كثير الخطإ.

وقال حنبل عن ابن معين: سمعت أبا مُسهر يقول: كان الوليد ممن يأخذ عن أبي السفر حديث الأوزاعي وكان أبو السفر كذابًا.

وقال مؤمل بن إيهاب عن أبي مُسهر، كان الوليد ابن مسلم يحدث حديث الأوزاعي عن الكذابين، ثم يدلسها عنهم.

وقال صالح بن محمد، سمعت الهثيم بن خارجة

يقول: قلت للوليد: قد أفسدت حديث الأوزاعي، قال كيف؟ قلت تروي عن الأوزاعي عن نافع وعن الأوزاعي عن الزهري ويحيى بن سعيد، وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين نافع وعبد الله بن عامر وبينه وبين الزهري إبراهيم بن مرة وقرة وغيرهما (قال سامي: وكان هذا [illegible]ر إليه أبو حاتم) فيما يحملك على هذا؟ قال أنبل الأوزاعي عن هؤلاء قلت فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء وهؤلاء وهم ضعفاء أحاديث مناكير فأسقطتهم أنت وحيرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات ضعف الأوزاعي، قال فلم يلتفت إلى قولي؟.

وقال الدارقطني: كان الوليد يرسل يروي عن الأوزاعي أحاديث عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء، عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عن نافع وعن عطاء.

وقال الآجُري: سألت أبا داود عن صدقة بن خالد،

فقال هو أثبت من الوليد، الوليد روى عن مالك عشرة أحاديث ليس لها أصل منها أربعة عن نافع.

وقال مُهنا: سألت أحمد عن الوليد فقال: اختلطت عليه أحاديثه ما سمع وما لم يسمع وكانت له منكرات. وتقدم أنه يدلس تدليس التسوية وهذا بيّن أما قول السخاوي الذي نقله الشيخ ناصر رحمة الله عليه فيه كما له حتى يتبين مراده: ومجموع هذه الطرق يظهر أن للحديث أصلاً، لا سيما وأصل الباب حديث أبي هريرة.... «والشيخ اقتصر على: ومجموع إلى أصلاً». فعلى هذا لا يفهم بإكمال العبارة منها تصحيح السخاوي له. كما توهم اقتصار العبارة الأولى.

فهذا أمر: ومقابلة المصححين لهذا الحديث مع إنكاره من أحمد وأبي حاتم ومع مافي الوليد مما عرفت وما في طرق الحديث عند ابن عدي. فتأمله. فلا ينبغي تصحيح هذا مع ما قرره الأئمة وما في جميع الطرق من

إعلال كما تقدم .

ثانياً: قوله: أي الشيخ ناصر. لست أرى ما ذهب إليه أبو حاتم إلى .... بمجرد دعوى عدم السماع ولذلك فنحن على الأصل وهو صحة حديث الثقة حتى يتبين انقطاعه. قال سامي: هذا الكلام فيه مخالفات منها:؟ رؤية الشيخ ناصر لا تقابل ما قرره أبو حاتم وليست رؤية. كما زعم الشيخ ناصر وهب أنها رؤية فهل يجوز المقابلة هنا.

ب ـ قوله دعوى: هذا باب خطير ولعله يكون سبيل في التجرؤ على الأئمة كيف وهم أهل النصوص والتقرير؟!! كما سيأتي هم حفاظ وأصحاب. رحلة وسماع ونقد وقد سبروا أحاديث الرجال وهذا أمر لا يخفى على الشيخ رحمة الله عليه وكأنها سبقه قلم منه عفا الله عنا وعنه.

جـ ـ الأصل الذي يقف عليه الشيخ ما هو إلا كلام

الأئمة لأنه من المعلوم أن قواعد وأصول علم ومصطلح الحديث مأخوذه من قول هؤلاء الأئمة فأقوالهم هي الأصل ومصطلح الحديث وفروعه وتقررياته فرع عن أصل فأين أصل الشيخ الذي قال عنه دعوى.

د - أولاً معرفة الراوي ثقة كان أم غير ثقة من أين؟ ما هي إلا تقرير الأئمة على ذلك.

ثانيًا: الانقطاع والإتصال وهل هو إلا من تنصيص أرباب الفن والرحلة والرواية والدراية؟

وسيأتي الكلام على باقي طرق ابن عباس ويتبين منها الضعف وقد ذكر هو رحمة الله عليه أنه قال: أي عن الطرق والروايات الأخرى: وإن كانت لا تخلو جميعها من ضعف فبعضها بقوى بعضًا . انتهى.

فمع التسليم هنا أولاً: لما ذكر فإذا كان ضعفها ينجبر يمكن أن تقوى فهل إذًا حقًا كانت تقوى يكون الحديث بمجموعه صحيحًا أم لا ينبغي أن يطلق عليه إلا حسنًا

لغيره. وهذا تجاوز، وقوله رحمة الله عليه المتقدم: فإن رجاله كلهم ثقات وليس فيهم مدلس. لا أدري أي رجال وأي طريق عناه الشيخ ناصر بأنه ليس فيهم مدلس ومدار الحديث الذي ذكره هو على مدلس يسوي. وليس الوليد فقط ولكن ابن مصفى أيضًا يسوي وسيأتي.

قال سامي: وعلى ما قرره أبو حاتم من عدم سماع هذا الحديث من الأوزاعي من عطاء أمثلة لا تحصى ولنذكر منها طرقًا للتنبيه على أن هذه النصوص وأمثالها يجب إعمالها ولا ينبغي طرحها بدعوى غير مقبولة وإلا فيه ما فيه :—

١ — في تاريخ ابن معين برواية الدوري: في حديث من وسَّع على عياله: قال حدثنا أبو أسامة عن جعفر الأحمر، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر. قلت ليحيى: قد رواه سفيان بن عيينه عن إبراهيم بن محمد: قال

يحيى : إنما دلسه سُفيان عن أبي أسامة، فقلت ليحيى : فلم يسمع سفيان من إبراهيم بن محمد بن المنتشر؟ فقال بلى قد سمع منه. ولكن لم يسمع هذا سفيان ابن عيينة من إبراهيم بن محمد بن المنتشر. حدثنا العباس قال حدثنا شاذان قال حدثنا جعفر الأحمر عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر قال : كان يقال : « من وسَّع على عياله يوم عاشوراء لم يزالوا في سعة من رزقهم سائر سنتهم » : وقال ابن معين في تاريخه برقم (١٩٣١) لم يسمع الأعمش من أبي السفر إلا حديثًا واحدًا.

ومنها في الصحيح حديث ابن عمر: « كن في الدنيا كأنك غريب » . قال الأعمش في هذا الحديث حدثنا مجاهد . قال العلماء هذه اللفظة غير ثابتة واتكروها على ابن المديني وقالوا لم يسمع الأعمش هذا الحديث من مجاهد . وقال العقيلي في الضعفاء الكبير بعد أن ساق هذا الحديث وقال الحضرمي قال لنا عمرو بن

محمد وبكذر علي بن المديني وقال زعم المخزول في هذا الحديث أنه حدثنا مجاهد وإنما يرويه الأعمش أخذه من ليث بن أبي سليم.

والأعمش مدلس: إذا قال عن تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمان فإن روايته عن هذا الصنف محموله على الاتصال. كذا بالميزان، قال سامي: ولعل من هذا الصنف طارق بن شهاب لأنه من أصحاب عبد الله ومات سنة ٨٢ هـ. وأبو صالح السمان مات سنة إحدى ومائة.

قال سامي : عند ابن معين في تاريخه برواية الدوري: قال سفيان لم يسمع الأعمش هذا الحديث من أبي صالح «الإمام ضامن».

وكذلك لم يسمع الأعمش من إبراهيم عن النبي «الضحك في الصلاة».

ومنها: قال الإمام أحمد: عراك بن مالك لم يسمع من عائشة إنما هو عراك عن عروة عنها. ذكره الذهبي في ترجمة عراك .

قال شعبة: في قتادة عن أبي العالية لم يسمع منه إلا أربعة أحاديث. حديث يونس بن متى، وحديث ابن عمر في الصلاة، وحديث القضاة ثلاثة، وحديث ابن عباس شهد عندي رجال مرضيون وأرضاهم عندي عمر.

يقول ابن رجب وقد خرَّجا له في الصحيحين عن أبي العالية حديثين آخرين: أحدهما حديث دعاء الكرب: والثاني حديث رؤية النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليلة أسري به . . . وقال علي بن المديني: قال معلى الرازي عن يحيى بن أبي زائدة قال سمعت يزيد الدالاني قال: لم يسمع أبو سفيان (طلحة بن نافع) من جابر إلا أربعة أحاديث.

قال أبو نعيم الفضل بن دكين: لم يسمع حجاج بن أرطأة من عمرو بن شعيب إلا أربعة أحاديث.

وهُشيم لم يصح له السماع من الزهري إلا أربعة أحاديث.

وفي تاريخ أبو زرعة: حدثنا أبو مُسهر قال حدثنا سعيد بن عبد العزيز قال دُهشينا عن الهروله: فسألنا عطاء بن أبي رباح فقال لا شيء عليكم.

قال أبو زرعة قال لنا أبو مُسهِرْ: لم يسمع سعيد من عطاء غير هذه المسألة.

وفي تاريخ ابن معين قال أبو مسهر لم يسمع سعيد ابن عبد العزيز من عطاء بن أبي رباح إلا هذا الحديث الواحد: «قدمنا مكة.....».

وقال: كان ابن جريج لا يصحح أنه سمع من الزهري شيئًا ولم يسمع ابن جريج من ابن طاوس إلا حديثًا في «محرم أصاب ذرات» قال فيها قبضات من طعام.

وقال ابن معين في رواية الدرري رقم ٧٤٤ : قد سمع سفيان بن عيينه من إسحاق بن عبد الله بن طلحة حديثًا واحداً. وقال يحيى القطان لم يسمع ابن جريج من مجاهد إلا حديثًا واحداً ، «فطلقوهنَّ في قبل عدتهن وقال يحيى : لم يسمع وكيع حديث الدجال، حديث أبي الزعراء.

وهذا القدر كافٍ. فهل على هذا نقول مع ما قد قرره الأئمة على الرواة الثقات في عدم سماعهم إلا أحاديث كذا وكذا نقول هي دعوى كلابل هي قاعدة. وليست دعوى.

وأخيراً اسمع ما قاله الحافظ ابن حجر في النكت على ابن الصلاح عند حديث كفارة المجلس، وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين وشدة فحصهم وقوة بحثهم وصحة نظرهم وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك والتسليم لهم.

قال سامي: معلقًا على هذا: لأنه لا سبيل لمن بعدهم من معرفة صحة الحديث وسقيمه ومقطوعه وموصوله وموقوفه ومرفوعه إلا بكلام الأئمة الاعلام مصابيح الهدى والأنام. وليس المراد بالتقليد هنا بمثابة الذي نراه على ما صح وما لم يصح. أي لا ينبغي الخروج عما رسموه وقرروه.

ولذا قال ابن رجب في التتمة للعلل: قاعدة مهمة: حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان فيعللون الأحاديث بذلك وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خُصُّوا بها عن سائر أهل العلم.

وقال السيوطي في تدريبه: إذا قال الحافظ الناقد المطلع في حديث لا أعرفه اعتُمد ذلك في نفيه، لأنه

بعد التدوين والرجوع إلى الكتب المصنفة يُبعد عدم اطلاعه على ما يورده غيره، فالظاهر عدمه.

وأما الطريق الثانية: فيها عبد الرحيم بن زيد العمى عن أبيه قال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء.

وقال الجوزجاني، غير ثقة.

وقال أبو زرعة، واهٍ ضعيف الحديث.

وقال أبو حاتم: يترك حديثه، منكر الحديث، كان يفسد أباه يحدث عنه بالطامات. وقال البخاري: تركوه. وقال أبو داود، ضعيف.

وقال النسائي: متروك الحديث. وقال مرة: ليس بثقة ولا مامون، ولا يكتب حديثه. وتقدم قول ابن عدي.

وقال العقيلي: قال ابن معين: كذاب خبيث. وقال عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه: ضعيف وقال الساجي عنده مناكير.

وأبوه: زيد بن الحواري أبو الحواري العمي البصري:

قال أبو حاتم، ضعيف الحديث: يكتب حديثه ولا يحتج به وكان شعبة لا يحمد حفظه. وقال ابن معين: لا شيء.

وقال أبو زرعة: ليس بقوي، واهي الحديث، ضعيف.

وقال النسائي: ضعيف.

وقال ابن عدي: وعامة ما يرويه ومن يروي عنه ضعفاء وهو وهم على أن شعبة قد روى عنه، ولعل شعبة لم يرو عن أضعف منه.

وقال العجلي بصري، ضعيف الحديث، ليس بشيء.

وقال ابن المديني: كان ضعيفًا عندنا.

وقال ابن حبان: يروي عن أنس أشياء موضوعة لا أصل لها حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها وكان يحيى يمرض القول فيه، وهو عندي لا يجوز الاحتجاج بخبره ولا كتابة حديثه إلا للاعتبار، سمعت الحنبلي يقول سمعت أحمد بن زهير يقول: سمعت يحيى ابن

معين يقول لا يجوز حديث زيد العمي وكان أميل من يزيد الرقاشي.

فهذه طريق واهية لا يفرح بها.

الطريق الثالثة: الوليد بن مسلم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس.

١ – عطاء لم يسمع من اين عباس كما تقدم.

٢– الوليد بن مسلم مدلس تدليس التسوية وهنا عنعن ولم يصرح بالسماع.

فالرواية منقطعة مع تدليس الواليد.

٣ – وابن جريج مدلس ولم يصرح هنا بالسماع وقد عنعن.

قال الدارقطني: تجنب تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح مثل إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى بن عبيد، وغيرهما. وقال الذهلي: وابن جريج إذا قال حدثني وسمعت فهو محتج

بحديثه.

وأيضًا إضافة للإمام الأوزاعي: معلوم كما نص الأئمة أن في حديثه عن الزهري خاصة تكلم فيه طائفة من العلماء، وكذلك روايته عن يحيى بن أبي كثير. ولذلك لما ذكر لأحمد حديث الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمه عن أبي هريرة قالوا يا رسول الله «صلى الله تعالى عليه وآله وسلم» متى وجبت لك النبوة؟ قال: «وآدم بين الروح والجسد». قال أبو عيسى رحمة الله عليه. هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه من حديث أبي هريرة لا نعرفه إلا من هذا الوجه. من أبواب المناقب.

أنكرة أحمد وقال: هذا من خطإ الأوزاعي انتهى، وعنه في هذا الحديث الوليد بن مسلم.

ذكر نحو هذا ابن رجب رحمة الله عليه في التتمة للعلل.

ويضاف إلى هذا ما ذكره ابن أبي حاتم في علله : سمعت أبي، وأبا زرعة يقولان : لم يسمع الأوزاعي من خالد بن اللجلاج، إنما سمع من عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن خالد بن اللجلاج، وما جمع الوليد بن مزيد بين الأوزاعي وعبد الرحمن ابن يزيد بن جابر عن خالد بن اللجلاج فهو خطأ .

٢ – رواية ثوبان : رواها الطبرانيُّ من طريقين :

أ – من طريق يزيد بن ربيعة ثنا أبو الأشعث عن ثوبان عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم .

ب – في مسند الشاميين : طريق إسماعيل بن عياش حدثني راشد بن داود الصنعاني عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان مولى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم .

قال الهيثمي : فيه يزيد بن ربيعة الرحبي وهو ضعيف .

قال سامي : راشد بن داود الصنعاني : قال فيه البخاري : فيه نظر وقال الدارقطني : ضعيف لا يعتبر به .

وإسماعيل بن عياش : قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة : ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم .

وقال مضر بن محمد الأسدي : إذا حدَّث عن الشاميين وذكر الخبر فحديثه مستقيم، وإذا حدَّث عن العراقيين والحجازين خلط ما شئت .

وقال أحمد، هو فيهم أي الشاميين أحسن حالاً مما روى عن المدنيين وغيرهم .

وقال أبو داود : ما حدّث عن مشايخهم قلت الشاميين؟ قال نعم، فأما ما حدث عن غيرهم فعنده مناكير .

وقال علي بن المديني : كان يوثق فيما روى عن

أصحابه أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف. وقال الفلاس نحو ذلك وقال: كان عبد الرحمن لا يحدث عنه.

وقال دحيم، إسماعيل في الشاميين غاية، وخلّط عن المدنيين وكذا قال البخاري والدولابي، ويعقوب بن شيبة.

وقال ابن عدي: وهو في الجملة ممن يكتب حديثه ويحتج به في حديث الشاميين خاصة.

وقال ابن المبارك: لا أستحلى حديثه، وضعف روايته عن غير الشاميين النسائي وأبو أحمد الحاكم والبرقي، والساجي.

وقال أبو داود: بقية أقل مناكير، وإسماعيل أحب إلى من فرج بن فضاله. وروى عن علي بن حجر أنه قال: ابن عياش حجة لولا كثرة وهمه.

ويزيد بن ربيعة الرحبي: قال البخاري: حديثه مناكير.

وقال النسائي: متروك الحديث شامي.

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث واهي الحديث، وفي روايته عن أبي الأشعث عن ثوبان تخليط كثير. وقال أبو حاتم سألت دحيمًا ـــ فقال: ليس بشيء وأنكر أحاديثه عن أبي الاشعث. فعلى هذا قول الهيثمي فيه ضعيف. غير كافٍ لا سيما روايته عن أبي الأشعث. فعلى هذا: تكون هذه الرواية منكرة.

٣ – رواية أبي ذر: رواها ابن ماجة في سننه من طريق أبي بكر الهذلي عن شهر ابن حوشب، عن أبي ذر الغفاري قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم.

يقول البوصيري: هذا إسناده ضعيف لاتفاقهم على ضعف أبي بكر الهذلي.

قال سامي: أبو بكر الهذلي هو اسمه سُلمى بن عبد الله بن سُلمى قال أبو مُسهر عن مزاحم بن زفر: سألت شعبة عن أبي بكر الهذلي، فقال: دعني لألقى. كذا بتهذيب المزي بنسختي ولعلها كما هو مشهور لأقيء.

وقال عمرو بن علي: سمعت يحيى بن سعيد وذكر أبا بكر الهذلي، فلم يرضه، ولم أسمعه ولا عبد الرحمن يحدثان عنه بشيء قط قال: وسمعت: يزيد بن زريع يقول: عدلت عن أبي بكر الهذلي عمداً.

وقال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء وقال في موضع آخر: ليس بثقة وفي رواية قال يحيى: وكان غندر يقول: كان أبو بكر الهذلي إمامنا وكان يكذب وقال أبو زرعة: ضعيف.

وقال أبو حاتم: لين الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج بحديثه.

قال النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه. وفي

روايه وكذلك علي بن الجنيد قالا متروك الحديث.

وقال علي بن عبد الله: بن المديني: ضعيف ليس بشيء وقال مرة ضعيف جداً. وقال مرة: ضعيف ضعيف. وقال الجوزجاني: يضعف حديثه وقال الدراقطني منكر الحديث، متروك. وقال يعقوب بن سفيان: ضعيف ليس حديثه بشيء. وقال المروزي: كان أبو عبد الله يضعف أمره وقال أبو إسحاق الحربي: ليس بحجة.

وقال ابن عدي وعامة ما يرويه عمن يرويه لا يتابع عليه. فهذه رواية ضعيفه جداً لضعف الهذلي. وشهر ابن حوشب. قال فيه ابن عدي: ضعيف جداً.

٤ - رواية ابن عمر رضي الله عنهما: رواها أبو نعيم في الحلية والعقيلي في الضعفاء الكبير والبيهقي في الكبرى والطبراني في الأوسط جميعهم من طريق، محمد بن المصفى ثنا الوليد بن مسلم ثنا مالك عن نافع

عن ابن عمر . . .

قال أبو نعيم : غريب من حديث مالك تفرد به ابن مصفى عن الوليد .

وقال العقيلي : وهذا يروى من غير هذا الوجه بإسناد جيد .

يشير إلى ضعف هذا الإسناد .

وقال الطبراني رحمة الله عليه، ولا روى حديث مالك عن نافع إلا الوليد . وقد انكره أحمد جداً وكذلك أبو حاتم هذه أحاديث منكرة كأنها موضوعة .

وقال الحاكم هو صحيح غريب وقال البيهقي : ليس بمحفوظ عن مالك ورواه الخطيب في كتاب الرواة عن مالك، في ترجمة سوادة بن إبراهيم عنه، وقال سوادة مجهول، والخبر منكر عن مالك، ورواه ابن ماجة من حديث أبي ذر وفيه شهر بن حوشب وفي الإسناد انقطاع أيضاً .

فهذا خبر منكر كما قال الخطيب رحمة الله عليه:

أما قول الهيثمي رحمة الله عليه عن هذا الحديث رواه الطراني في الأوسط وفيه محمد بن مصفى وثقه أبو حاتم وغيره وفيه كلام لا يضر وبقية رجاله ثقات.

قال سامي: قال: أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي، صالح.

وقال صالح بن محمد: كان مخلطًا، وأرجو أن يكون صدوقًا، وقد حدث بأحاديث مناكير.

وذكره ابن حبان في الثقات وقال كان يخطئ هذا بتهذيب المزي.

قال الحافظ: ذكر العقيلي قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن حديث لابن مصفى عن الوليد عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس مرفوعًا: «إن الله تعالى تجاوز لأمتي عما استكرهوا عليه». فأنكره أبي جدًا.

وفي ترجمة صفوان بن صالح من تهذيب ابن حجر: وقال ابن حبان في آخر مقدمة الضعفاء: سمعت ابن جوصا يقول: سمعت أبا زرعة الدمشقي يقول: كان صفوان بن صالح، ومحمد بن مصفى يسويان الحديث - يعني يدلسان تدليس التسوية. وأشار إليه الحافظ إشارة في ترجمة ابن مصفى.

فعلى هذا الكلام في ابن مصفى يضر والخبر كما عرفت.

٥ - رواية أبي الدرداء: رواه ابن عدي في كامله: من طريق هشام بن عمار، ثنا إسماعيل بن عياش، عن أبي بكر الهذلي، عن شهر بن حوشب عن أم الدرداء عن أبي الدرداء . . .

والطبراني من طريق عبدان بن أحمد ثنا هشام بن عمار به.

وكذلك ابن عساكر بلفظ: تجوز عن أمتي ثلاثة: عن

الخطإِ والنسيان والكُرْه وتقدم الكلام على هذا الإسناد عند حديث أبى ذر. وفي هذا ما فيه مثل أخيه.

وإيضًا قد قال الترمذي في علله: وممن يضطرب في حديثه إيضًا، شهر بن حوشب وهو يروي المتن الواحد بأسانيد متعددة.

وقد قال ابن رجب رحمة الله عليه في التتمة على علل الترمذي: ومنهم شهر بن حوشب: مختلف، في أمره، ولكن رواية عبد الحميد بن بهرام عنه أصح من رواية غيره من أصحابه.

٦ - رواية أبي بكرة . رواه: ابن عدي في كامله - من طريق جعفر بن جسر بن فرقد حدثني أبي عن الحسن عن أبي بكرة ....

ذكره كما تقدم في ترجمة جعفر فقال: عامة ما يرويه منكر - وقال فيه العقيلي، حفظه فيه اضطراب شديد. .... وحدث بمناكير.

وقال الزيلعي: وعده ابن عدي من منكرات جعفر هذا.

وعزاه لابن عدي للسيوطي في الدرر المنتثرة كما تقدم.

فهذا من منكرات بن فرقد.

وقد قال القرطبي رحمة الله عليه في تفسيره عند سورة النحل: قوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ ﴾ [النحل: ١٠٦]، ذكر هذا الحديث بلفظ: رفع عن أمتي الخطأ والنسيان.

ثم قال والخبر وإن لم يصح سنده فإن معناه صحيح باتفاق العلماء قاله أبو بكر بن العربي. قال سامي: وكأنه يشير إلى حديث أبي هريرة المتفق عليه وقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

فهنا: المعنى صحيح شيء وتصحيح الحديث وجواز مشروعيته شيء آخر فانتبه أي العمل به أي بهذا الحديث وينبغي مع هذا الرجوع إلى كلام الإمام أحمد

المتقدم ويتقيد به من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع فقد خالف كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم.

٧ - رواية عقبة بن عامر: رواه الطبراني والبيهقي وعزاه في الكنز إلى البيهقي من طريق محمد بن مصفى ثنا الوليد عن ابن لهيعة عن موسى بن وردان عن عقبة بن عامر مثله. قال سامي:

١ - محمد بن مصفى تقدم: يدلس تدليس التسوية كما قال أبو زرعة الدمشقي.

٢ - وكذلك الوليد مثله .

٣ - ابن لهيعة ضعيف.

فالحديث ضعيف الإسناد - وكلام الهيثمي رحمة الله عليه: ..... وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه ضعف. غير وجيه لأن ابن لهيعة ضعيف وتدليس

التسوية من ابن مصفى والوليد. وأيضًا ليس هنا أحد العبادلة عنه. فلو كان لاستقام هنا قول الهيثمي وحديثه حسن. أي على الإطلاق ولكن تقييدة بالعبادلة أولى فمن كان عنه غيرهم فهو ضعيف فضلاً عن كون الراوي عنه هنا الوليد لذلك: روى عن الإمام أحمد: أنه قال: سماع العباد له ابن لهيعة عندي صالح: عبد الله ابن وهب، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وعبد الله بن المبارك.

٨ - رواية الحسن: رواها ابن أبي شيبة وعبد الرزاق وعزاه في الكنز إلى عبد الرزاق - قال عن الحسن مرسلاً. من طريق هشام عن الحسن ... قال سامي: هذه روايه مرسلة مع ما فيها من انقطاع لأن هشام لم يسمع من الحسن.

٢ - هشام بن حسان: قال ابن المديني: وابن سيرين وهشام عن الحسن عامتها تدور على حوشب يعني هشام بن حسان.

وفي رواية: سمعت عرعرة بن البرند قال قال لي عباد ابن منصور: ما رأيت هشام بن حسان عند الحسن قط. قال وسألت جرير بن حازم، فقال قاعدت الحسن سبع سنين ما رأيت هشاماً عنده قط، فقلت له: يا أبا النضر قد حدثنا عن الحسن بأشياء، ورويناها عنه، فعمن تراه أخذها؟ قال: أراه أخذها عن حوشب.

٩ - رواية قتادة: رواها عبد الرزاق عن معمر عن قتادة .. وعزاه صاحب الكنز إلي عبد الرزاق عن قتادة مرسلاً .. فهذه الرواية كما ترى. مع سوء حفظ معمر خاصة لحديث قتادة.

٢ - قال الدارقطني: معمر سيء الحفظ لحديث قتادة والأعمش. كذا بالعلل وذكره ابن رجب رحمة الله عليه في إلحاقاته بالعلل.

١٠ - رواية عطاء: قال بلغني أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أن الله .... فهذه رواية

منقطعة بل معضلة. رواها ابن أبي شيبة ولذا قال: نا يحيى بن سليم قال نا بهذا الحديث ابن جريج فأنكر أن يكون عطاء يرى في النسيان شيئًا وقال قال عطاء فذكره كما تقدم.

١١ - فهنا قبل الخلاصة: نقول عند قول الشيخ ناصر رحمة الله عليه: وهي أي الطرق وإن كانت لا تخلو جميعها من ضعف فبعضها يقوى بعضا.....

كيف يقوي بعضها بعضًا والروايات:

١ - ابن عباس فيه إنقطاع بين الأوزاعي وعطاء في رواية وابن عباس والثانية: عبد الرحيم بن زيد العمي منكر الحديث - والثالثة: تدليس الوليد يسوي وتدليس ابن جريج وتقدم صورته فهل هنا هذه الطرق يقوي بعضها ببعض. مع نكاوة حديث العمي وتسوية الوليد الذي كان يدلس عن غير الثقات وفي الجملة الانقطاع علة توجب عدم العمل بهذا الخبر: فلا تصح تقوية هنا.

٢ – رواية ثوبان منكرة.

٣ – رواية أبي ذر: ضعيفة جداً.

٤ – رواية ابن عمر: منكره.

٥ – رواية أبي الدرداء كرواية أبي ذر.

٦ – رواية أبي بكرة من منكرات ابن فرقد.

٧ – رواية عقبة ضعيفة وفيها تدليس الوليد ولا يُؤمن وكذا تدليس التسوية من ابن مصفى كما تقدم.

٨ – رواية الحسن: مرسلة ومنقطعة بينه وبين هشام.

٩ – رواية قتادة: صورتها لإرسال ولكن حقيقتها معضلة مع سوء حفظ معمر لحديثه وحديث الأعمش.

١٠ – رواية عطاء: معضلة. فإذن التقوية هنا ضعيفة. جداً بل لا تعتبر.

الخلاصة: أن هذا الحديث ضعيف جداً وغالب روايته منكرة وبهذا يتبين عدم صحة قول من قال بصحة

هذا الخبر وأشد من ذلك قول من قال أن بعضها -أي الطرق- يقوى بعضها بعضا.

تنبيه: قد اشتهر هذا الحديث في كتب الفقهاء وعلى لسان الخاصة والعامة بلفظ: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان» فبهذا اللفظ لم يوجد في كتب الحديث إلا رواية ابن عدي وتقدمت: «رفع الله عن هذه الأمة ثلاثًا: الخطأ والنسيان والامر يُكْرَهون عليه». وقد نبه الزيلعي على ذلك فقال: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان» وهذا لا يوجد بهذا اللفظ وإن كان الفقهاء كلهم لا يذكرونه إلا بهذا اللفظ.

تنبيه:

قد يظن ظان من ضعف حديث الخطإ والنسيان أنهما مرفوعان عن المكلف بكل حال. وهذا خطأ وغير صحيح. فأردت أن أنبه على هذا حتى يتضح المقام.

تقدم كلام الإمام أحمد:

من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوعان فقد خالف كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فإن الله أوجب في قتل النفس الخطأ الكفارة أيعني من زعم أرتفاعهما على العموم في خطاب الوضع والتكليف؟

الخطأ في اللغة: ضد الصواب: ما لم يُتَعمَّد من الفعل.

وقال ابن رجب رحمة الله عليه : الخطأ: هو أن يقصد بفعله شيئًا، فيصادف فعله غير ما قصده، مثل أن يقصد قتل كافر، فيصادف قتله مسلمًا.

وقال شيخنا العثيمين حفظه الله تعالى: الخطأ يكون في القصد ويكون في الآلة: فعلى الأول: كان يرمي بآلة قاتلة يريد طيرًا أو عرضًا فيصيب آدميا ومعصومًا. وعلى الثاني: بأن يضربه بعصى صغيرةٍ أو حجر صغير. فهذا في الغالب لا يقتل. وقتل فهذا خطأ. وهذا في أثناء

شرح كتاب الديات من صحيح الإمام البخاري. يقول ابن رجب رحمة الله عليه: ولو قتل مؤمنًا خطئًا فإن عليه الكفارة والدية بنص الكتاب، وكذا لو أتلف مال غيره خطئًا على أنه مال نفسه. يقول شيخنا العثيمين حفظه الله تعالى: فعلى القاتل كفارةٌ لله وهي تحرير رقبة والديه للمقتول إن تصدقوا متبقي الكفارة لأنها لله . فكل من أتلف شيئًا ولو خطئًا فعليه ضمانه. وهذه قاعدة. والكفارة حق الله ومع ذلك أوجبها الله مع الخطإ ولا نظير لها. فالمجامع في نهار رمضان خطأ ليس عليه كفارة - القاتل للصيد وهو محرم ليس عليه فدية. وجميع ما حرم لحق الله فعله الإنسان جاهلاً لا شيء عليه إلا القتل. وبالنسبة للمحرم فيه خلاف معروف وسيأتي. يقول ابن رجب رحمة الله عليه : وكذا قال الجمهور في المحرم يقتل الصيد خطئًا أو ناسيًا لإحرامه أن عليه جزاءه، ومنهم من قال لا جزاء عليه إلا أن يكون متعمدًا لقتله

تمسكًا بظاهر قوله عز وجل: ﴿ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ [المائدة: ٩٥]، وهو رواية عن أحمد. وأجاب الجمهور عن الآية بأنه رتب على قتله متعمداً الجزاء وانتقام الله تعالى. ومجموعهما يختص بالعامد، وإذا انتفى العمد انتفى الانتقام، وبقي الجزاء ثابتًا بدليل آخر.

يقول أبو عمر رحمة الله عليه في التمهيد: لا خلاف علمته أن ما جنت يدا الإنسان خطئًا أنه يضمنه في ماله فإن كان دمًا فعلى عاقلته تسليمًا للسنة المجتمع عليها. وقد روى عن جماعة من الصحابة والتابعين ضمان السائق والراكب والقائد.

وجاء عن عمر بن الخطاب أنه ضمن الذي أجري فرسه عقل ما أصاب. الفرس. وذكر ابن وهب قال أخبرني يونس وابن أبي ذئب عن ابن شهاب أنه سئل عن رجل قاد بدنه فأصابت طيراً فقتلته، فقال، إن كان

يقودها أو يسوقها حتى أصابت الطير نقد وجب عليه جزاء ما قتلت، وإن لم يكن يقودها أو يسوقها فليس يجب عليه جزاء ما أصابت.

وقال ابن سيرين كانوا لا يضمنون من النفحة (ضرب الدابة برجلها) قاله سامي ويضمنون من رد العنان. وقال حماد لا يضمن النفحة إلا أن ينخس الإنسان الدابة وعن شريح مثله - وقال الشعبي إذا ساق الدابة فأتعبها فهو ضامن لما أصابت وإن كان مسترسلاً لم يضمن. وكان شريح يضمن الفارس ما أوطأت دابته بيد أو رجل ويبريء من النفحة قال إسماعيل ، وقاله الحسن والنخعي وذلك لأن الراكب كان سببه وإن لم يفزعهما ولم يعنتها لم يضمن ما أصابت برجلها ويضمن ما أصابت بمقدمها على كل حال. وذكر الخلاف بين الأحناف والشافعية وغيرهم .. وقال الأوزاعي والليث بن سعد في هذا الباب كله كقول مالك لا يضمن ما أصابت الدابة

برجلها من غير ضيعة ويضمن ما أصابت بيدها ومقدمها إذا كان راكبًا عليهما أو سائقًا لها أو قائدًا. وتقدم قول شيخنا: فكل من أتلف شيئًا ولو خطئًا فعليه ضمانه.

يقول ابن رجب رحمة الله عليه والنسيان: أن يكون ذاكرًا لشيء فينساه عند الفعل، وكلاهما معفوٌّ عنه: من ذلك: من نسي الوضوء، وصلى ظانًا أنه متطهر، فلا إثم عليه ذلك، ثم إن تبين أنه قد صلى محدثًا فإن عليه الإعادة قال سامي، كي تبرأ الذمه، فالإثم يرفع والذمة لم تبرأ إلا بالفعل هنا (أو الأداء) ولو أكل في صومه ناسيًا فالأكثرون على أنه لا يبطل صيامه. ولو جامع ناسيًا فهل حكمه حكم الآكل ناسيًا أم لا ؟ فيه قولان:

أحدهما وهو المشهور عن أحمد أنه يبطل صيامه بذلك وعليه القضاء، وفي الكفارة عنه روايتان، الثاني لا يبطل صومه بذلك، كالأكل وهو مذهب الشافعي وحُكي رواية عن أحمد....

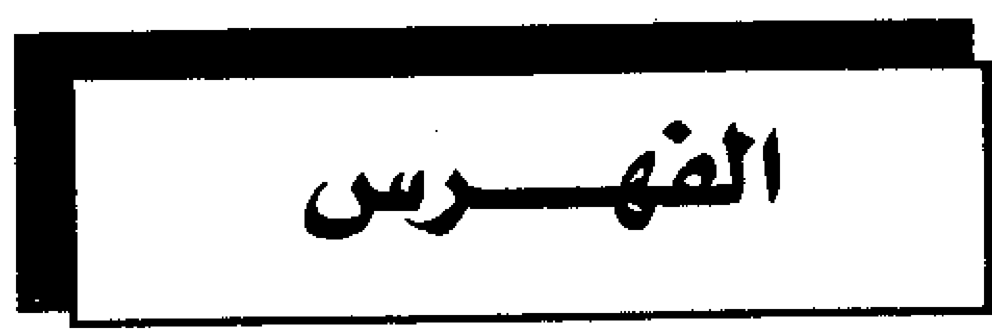
والأظهر والله أعلم أن الناسي والمخطئ إنما عُفي عنهما بمعنى رفع الإثم عنها، لأن الإثم مرتب على المقاصد والنيات، والناسي والمخطئ لا قصد لهما فلا إثم عليهما، وأما رفع الأحكام عنهما، فليس مراداً من هذه النصوص فيحتاج في ثبوتها ونفيها إلى دليل آخر انتهى. وهذا فيه إشارة لرفع الوهم والخطإ عمن توهم وزعم أنهما مرفوعان أي الخطأ والنسيان بكل حال.

والحمد لله على التمام

سامي بن بيومي بن مصطفى بن عياد

القاهرة - المطرية

وكان الفراغ منه ليلة الخميس الخامس والعشرون من شهر رجب الفرد لسنة ألف وأربعمائة وعشرون من هجرة المصطفى صلوات الله عليه. بمنزلي.


الفهـــرس

الموضوع رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة